

موقف الرضي من آراء النحويين الذين لديهم آراء قليلة في شرح الكافية

Al-Radhi's Stance on the Opinions of Grammarians with Few Views in the Explanation of Al-Kafiyah

أ. م. م. مالك جواد جاسم

المديرية العامة لتربية بابل

M.A. Malik Jawad Jassim

Email: malk46441@gmail.com

General Directorate of Education in Babylon

الملخص:

Abstract:

Writing on grammar topics requires culture and deep follow-up in the sources of authentic books, so I tried to write this research about scholars who have few opinions on grammar, and these opinions enrich the grammatical material. These opinions are reliable, even though they are few in their opinions, but their opinions are important in grammar books, so more When grammarians come across it, they do not let it go to waste, but rather give it importance through study, and in the end they express their opinions: whether this is a correct opinion or a weak opinion, including Al-Radi. The study of this research was about seven grammatical issues by different grammarians whom Al-Radi mentioned and gave his position on them, but by coincidence all of his positions were in opposition to these grammarians because Al-Radi is mostly in line with the opinion of the Basrans. This research is considered an enrichment of the grammar library, because such opinions are hidden in the books of grammarians and must be studied and presented so that students can benefit from them in their grammatical studies, and to collect them in one independent research so that they are not scattered in the depths of the books

Keywords: Al-Radhi, grammarians, explanation of Al-Kafiyah

إن الكتابة في موضوعات النحو تتطلب الثقافة والمتابعة العميقة في مصادر الكتب الاصلية لذا حاولت أن اكتب هذا البحث عن علماء لديهم آراء قليلة في النحو وهذه الآراء فيها اثرها للمادة النحوية ، هذه الآراء يعتد بها رغم انهم مقلون في آراءهم لكن آراءهم مهمة في كتب النحو لذا اكثر النحويين عندما يمر عليها لا يتركوا تذهب سدى وانما يعطوا لها الاهمية بالدراسة وبالنهاية يقولوا آراءهم هذا رأي صائب او رأي ضعيف ومنهم الرضي . كانت دراسة هذا البحث عن سبع مسائل نحوية لنحويين مختلفين ذكرهم الرضي واعطى موقفه منها ، لكن بالصدفة كانت كل مواقفه معارضة لهؤلاء النحويين لأن الرضي هو يتماشي مع رأي البصريين في الاغلب . ويعد هذا البحث هو اثرها للمكتبة النحوية لأن هكذا آراء مغمورة في كتب النحويين لا بد أن تُدرس وتُظهر ليستفيد منها الدارسين في دراستهم النحوية وجمعها في بحث واحد مستقل حتى لا تكون متناثرة في بطون الكتب كلمات مفتاحية : الرضي ، النحويين ، شرح الكافية

موقف الرضي من آراء النحويين الذين لديهم آراء قليلة في شرح الكافية

المسألة الأولى

حذف الخبر جوازاً بعد إذا المفاجئة

قال الرضي : "ونقل عن ابن بري ان إذا المفاجئة حرف فعلى هذا خبر المبتدأ في نحو فإذا السبع محذوف بلا خلاف"^(١)

ذهب ابن بري إلى أن إذا المفاجئة تأتي حرفاً^(٢) وتابعة إلى هذا الرأي الاخفش^(٣) وأبو علي الشلوبين^(٤) في أحد قولين وابن مالك^(٥) وأحد أقوال المبرد^(٦) ففي جملة خرجت فإذا السبع يكون الخبر محذوفاً وتقديره فإذا السبع حاضر أو موجود لأن المبتدأ لا بد له من خبر ولا خبر هنا ظاهراً فلا بد أن يكون مقدراً^(٧).

ويدل ابن مالك على صحة إذا أن تكون حرفاً اوجه عدة^(٨)

١- إنها كلمة تدل على معنى في غيرها غير صالحة لشيء من علامات الاسماء والأفعال فدل على أنها حرفاً.

٢- إنها كلمة لا تقع الا بين جملتين وهذه صفة من صفات الحروف .

٣- إنها لو كانت ظرفاً لم يختلف بظرفيتها في كونها مكانية او زمانية إذ ليس في الظروف ما هو كذلك.

٤- إنها لو كانت ظرفاً فالواجب اقترائها بالفاء إذا صدر بها جواب الشرط فان ذلك لازم لكل ظرف صدر به الجواب.

٥- إنها لو كانت ظرفاً لأغنت عن خبر ما بعدها .

٦- إنها لو كانت ظرفاً لم تقع بعدها ان المكسورة غير مقترنة بالفاء كما لا تقع سائر الظروف نحو: عندي انك فاضل ، وامر ان بعد إذا بخلاف ذلك لقوله (إذا إنه عبد القفا واللهازم). فتعين الاعتراف بثبوت الحرفية وانتفاء الظرفية.

دراسة المسألة

في مسألة إذا المفاجئة ثلاثة أقوال: الأول تم ذكره وهو رأي ابن بري ومن تبعه الذي ذهب إلى إذا تأتي حرفاً ويكون الخبر محذوف جوازاً الرأي الثاني

ذهب سيبويه^(٩) والفارسي^(١٠) وأبو الفتح^(١١) والمبرد في أحد أقواله^(١٢) والسيراfi^(١٣) إلى أن إذا هي ظرف تدل على الزمان ففي جملة (خرجت فإذا السبع) يكون التقدير خرجت فبالحاضرة السبع اي فيالمكان الذي انا حاضر فيه السبع فتكون إذا هي خبر مقدم والسبع مبتدأ مؤخر^(١٤)

الرأي الثالث

ذهب الرياشي^(١٥) والزجاج^(١٦) وأحد أقوال الشلوبين^(١٧) وتابعهم أبو حيان الأندلسي^(١٨) إلى أن إذا هي ظرف زمان ففي جملة (خرجت فإذا السبع) يكون تقدير الجملة خرجت فالزمان حضور السبع فيجوز أن تكون على هذا الرأي فإذا السبع خبراً عما بعدها بتقدير مضاف اي فإذا حصول السبع اي ففي ذلك الوقت حصوله لأن ظرف الزمان لا يكون خبراً عن جثة ويجوز أن يكون الخبر محذوفاً وإذا ظرف الزمان لذلك غير ساد مسده ويجوز أن يكون ظرف الزمان مضافاً الى الجملة الاسمية وعامله محذوف^(١٩)

لكن ابن مالك يقول: الحذف بعد إذا قليل ولم يرد في القرآن الكريم مبتدأ بعد إذا الا وخبره موجود غير محذوف^(٢٠) كقوله تعالى (فإذا هي حية)^(٢١) (فإذا هي بيضاء)^(٢٢) (فإذا هم جميع)^(٢٣) (فإذا هي قيام)^(٢٤) موقف الرضي في هذه المسألة

عارض الرضي رأي ابن بري إذ يقول الرضي : "هو اخراج إذا عن الظرفية إذ هو اذن مفعول به لفاجأت ولا حاجة الى هذه التكلفة فان إذا الظرفية غير المتصرفة على الصحيح"^(٢٥)

المسألة الثانية:

خبر المبتدأ في الجملة التي تكون بمعنى الفعل

قال الرضي : "ذهب ابن درستويه وابن بابشاذ إلى أنه لا خبر له لكونه بمعنى الفعل كما قلنا فمعنى الفعل ضربي زيدا قائماً : اضر به قائماً"^(٢٦)

ذهب ابن درستويه وابن بابشاذ^(١) والافخش الصغير^(٢٧) إلى أنه لا خبر في جملة (ضربي زيدا قائماً) لأنه بمعنى الفعل فيكون معناه اضر به قائماً : اي ان (ضربي زيدا قائماً) يكون ضربي هو المبتدأ لا خبر له لأن ضربي مصدر والمصدر واقع موقع الفعل فصار نظير : أقام الزيدان فكما ان أقام مبتدأ لا يحتاج الى خبر لأنه في معنى الاسم كذلك ضربي المصدر مبتدأ لا يحتاج الى خبر^(٢٨)

ورب على هذا الرأي " بأنه لو كان كذلك لحسن الاختصار على الفاعل كما صح الاختصار على الفاعل في أقام الزيدان وحيث لم يصح أن يقال ضربي زيدا ويقتصر بطل هذا المذهب"^(٢٩)

دراسة المسألة

في هذه المسألة آراء عدة ذكرت منها رأي ابن درستويه وسأبين بقية الآراء الأخرى

الرأي الثاني :

ذهب الكوفيون إلى أن الحال هو الخبر في جملة (ضربي زيدا قائماً) فتكون معنى الجملة ضربي زيدا قائماً حاصلًا او مقدراً بعد الحال وجوباً^(١) وصار خلاف بينهم^(٣٠).

يرى الكسائي وهشام أن الحال إذا وقعت خبراً للمصدر كان فيها ضميران مرفوعان أحدهما من صاحب الحال والآخر من المصدر وانما احتاجوا الى ذلك لأن الحال لا بد له من ضمير يعود على صاحب الحال وهو الخبر ، ولأن الخبر عندهم لا بد له من ضمير يرجع الى المبتدأ ، لأن المبتدأ عندهم يرتفع بما عاد عليه ، فضربي هنا محلها مبتدأ فلا بد من رافع فقالوا تحمل قائم ضميره ليرفعه ، وقالوا يجوز أن يؤكد المضميرين اللذين في قائما فنقول : (ضربي زيدا قائما نفسه نفسه) و (قيامك مسرعا نفسك نفسه) فإذا اكدت القيام مع المضميرين نقول قيامك مسرعا نفسك نفسه فتكررت نفسه ثلاث مرات متوالية^(٣١)

ورد هذا الرأي بأن العامل الواحد لا يعمل في معمولين ظاهرين ليس أحد تابعاً للآخر رفعا وإنه لا يعمل في فعلين مضميرين^(٣٢) وكذلك كون الحال رافعة ضميرين اننا لو ثبنا نقول : ضربي اخويك قائمين لم يمكن أن يكون في قائمين ضميران لأنه لو كان له ضميران لكان أحدهما مثني والآخر يكون مفردا وثنائية اسم الفاعل وافرادا انما هو بحسب موقعه من الجملة فكان يلزم ان يكون اسم الفاعل مفردا ومثني في حال واحدة^(٣٣)

يجعل الواو واو معية وما بعدها منصوب على المفعول معه ويكون المعنى (كل رجل مع ضيعته) لأنه عنده أن المفعول معه ينتصب عن تمام الاسم^(٤٦) كالتمييز بلا تاويل ومن العلماء من اعطوا تأويلا لكلام الصميري في ذهابه الى النصب على تاويل ما قبل الواو انه جملة حذف ثاني اجزائها والتقدير كل رجل كانن وضيعته او كل رجل مقرون وضيعته^(٤٧)

حجج الصميري

السماع

في الحديث

(ابشروا فوالله لأنا وكثرة الشيء اخوفني عليكم من قلته)^(٤٨)

ذكره الشلوطين عاضدا به ما ذهب اليه الصميري

قول الشاعر

فمن بك سائلا عني فاني وجروء لا تروء ولا تغار^(٤٩)

والمقولة المشهورة (انا واياه في لحاف)^(٥٠)

على تقدير أكون أنا وإياه في لحاف

القياس

قال رأييه على قول العرب كيف أنت وقصعة من ثريد^(٥١)

وعد ابن مالك هذا القياس فاسدا لأن جملة المبتدأ والخبر هنا

بمعنى الفعل فعولت معاملة اذ المعنى كيف تكون وقصعة وإذا

لم تكن الجملة في معنى الفعل لم يجز النصب فلو قلت زيد اخوك

ومحمدا لم يجز فإذا لم يجز بعد الجملة التي ليست في معنى

الفعل فكيف تكون جائزة بعد المفرد ، وكذلك المفعول معه هي من

المفعولات والمفعولات لا تنصب الا بالفعل او ما جرى مجراه^(٥٢)

من العلماء من رفضوا هذا الرأي ومن ضمنهم ابن مالك

حيث قال: "من ادعى جواز النصب في نحو : كل رجل وضيعته

على تقدير كل رجل كانن وضيعته فقد ادعى ما لم يقله عربي فلا

التفات اليه ولا تصريح عليه"^(٥٣)

وقال أبو حيان : "انه ليس بجيد لوجود الخلاف"^(٥٤)

دراسة المسألة

في هذه المسألة ورد رأيان ذكرت رأيا للصميري وسأذكر الرأي

الآخر

رأي الجمهور

ذهب جمهور النحويين إلى أنه لا يجوز النصب على

المعية في جملة كل رجل وضيعته فتكون الواو عاطفة هنا وتكون

معية بعد تمام الكلام^(٥٥)، وإذا لم يأت بعد تمام الكلام فلا تكون

محلاها الا العطف اذ يقول صاحب الهمع: "وما يجب فيه العطف

ولا يجوز فيه النصب على المفعول معه وذلك شيان أحدهما الا

يتقدم الواو الا مفردا نحو انت وأريك وكل رجل وضيعته والرجال

واعضادها ، والنساء واعجازها"^(٥٦)

واما وجوب العطف في عبارة كل رجل وضيعته لأنها لم يتقدمها

فعل ولا ما يشبه الفعل^(٥٧)

حجج هذا الرأي

ويرى الفراء أن الحال إذا وقعت خيرا للمصدر فلا ضمير فيها لجريانها مجرى صاحبها في الافراد والتنثية والجمع والتعريف من الضمير في المصدر إذا قيل : ركوبك أن بادرت ، وقيامك أن اسرعت وضربي زيدا ان قام فكما ان الشرط لا ضمير فيه يعود الى المصدر كذلك الحال ليس له ضمير يعود عليه^(٥٨)

ورد هذا الرأي ايضا بأن الشرط بمفرده من غير جواب

لا يصلح للخبرية لأنه لا يفيد واما إذا تعين الجواب الشرط

محذوف فيكون الضمير محذوفا مع الجواب أيضا^(٥٩)

أما ابن كيسان فإنه يرى انما اغتت الحال عن الخبر

لتشابهها بالظرف، كأنك قلت ضربي زيدا في حال كونه قائما

او ضربي زيدا في حال قيام^(٦٠)

ورد هذا الرأي ايضا لو جاز هذا التقدير لجاز مع الجثة

أن نقول زيد قائما لأنه بمعنى في حال قيام وحيث لم يجز

ذلك التقدير على عدم جواز هذا التقدير^(٦١)

الرأي الثالث:

ذهب الاخفش^(٦٢) إلى أن الخبر هو الذي سدت

الحال مسده مصدر مضاف الى صاحب الحال ، اي أن

الخبر مصدر محذوف قبل الحال^(٦٣) نحو (ضربي زيدا

اضربه قائما) اي ما ضربي الا هذا الضرب المقيد والى هذا

الرأي ذهب ابن مالك ويحده من افضل الآراء اذ يقول "واجود

الأقوال الأول والثاني الا اني الثاني اقل حذفًا مع صحة

المعنى فكان أولى وانما قلت الثاني اقل حذفًا لأنه لم يحذف

فيه الا خبر المضاف الى المفرد"^(٦٤)

ورد على هذا الرأي بقوله انه جعل المصدر الثاني

مضاف الى المفعول وفاعله ضمير محذوف فان المصدر

يحذف فاعله إذا كان ضميرا ولا يكون مستترا كأنه قال

ضربي زيدا اضربه قائما فان فهم من نفس الخبر عين

المفهوم من المبتدأ لم يصح وأما ان يفهم منه ان اضربه

المطلق فهو على المعنى المفهوم وان جعل المصدر مضافا

الى فاعله صار المفهوم منه المطلوب من الكلام^(٦٥)

الرأي الرابع:

ذهب البصريون إلى أن الخبر محذوف تقديره ضربي زيدا

إذا كان قائما او ضربي زيدا حاصلا إذا كان قائما^(٦٦)

موقف الرضي من هذه المسألة

عارض الرضي رأي ابن درستويه واتفق مع رأي

الاخفش وابن مالك اذ يقول : "والحق أنه يجوز اختلاف

العاملين على ما ذهب اليه المالكي"^(٦٧)

المسألة الثالثة

حال الواو في جملة (كل رجل وضيعته)

قال الرضي: "واجاز الصميري نصبه بالخبر المقدر"^(٦٨)

رأي الصميري

انفرد الصميري^(٦٩) وخالف كل النحويين في رأيه

موقف الرضي من آراء النحويين الذين لديهم آراء قليلة في شرح الكافية

السماع

قول العرب "الرجال واعضاؤها والنساء واعجازها" (٥٨)

حيث رفع ما بعد الاسم على العطف ولم ينصب على المعية.

موقف الرضي من هذه المسألة

عارض الرضي على رأي الصميري وذهب مع رأي الجمهور بأن الواو في جملة كل رجل وضيعته هي عاطفة وليست معية حيث قال : "وانما امتنع النصب في الاصح في ضيعته لكون الخبر المقدر اضعف من الظاهر" (٥٩).

المسألة الرابعة

صفة الاسم المبني المضاف مع لا النافية للجنس

قال الرضي : "وقال يحيى ابن معط :صفة المبني المضافة منصوبة لا غير نحو : لا عبد كريم الحسب" (٦٠)

رأي ابن معط

ذهب يحيى بن معط إلى أن صفة الاسم المبني

المضافة مع لا النافية للجنس منصوبة لا غير (٦١)

حجته القياس

انما قاس رأيه على صفة المنادى المبني المضموم تكون مضافة (٦٢)

وعد بعض النحويين هذا الرأي هو احسن الوجوه قياسا على سائر المبنيات التي هي في موضع نصب بالعوامل الداخلة عليها (٦٣)

دراسة المسألة

ورد في هذه المسألة رأيان ذكرت رايا لابن معط وسأذكر الرأي الثاني

ذهب اخرون إلى أن صفة المبني مع لا النافية يجوز فيها الرفع نحو (لا رجل صاحب بر فيها)

ويجوز فيها النصب نحو (لا رجل صاحب بر فيها) (٦٤)

لأن الصفة تجري على الموصوف في موضعه لأن موضع لا مع رجل في محل رفع مبتدأ فيجري الموصوف على الموضع (٦٥)

موقف الرضي من هذه المسألة

عارض الرضي رأي بن معط اذ قال : "ولفارق ان يفرق بأن (يا) لو باشرت المضاف لم يكن فيه الا النصب فلزم النصب لما وقع صفة ما باشرته ويجوز في المضاف الذي باشرته لا رفعه" (٦٦)

المسألة الخامسة

عطف على عاملين مع تقديم المجرور الى جانب العطف

قال الرضي : "واما المتأخرون فان الاعلم الشنتمري منع نحو زيد في الدار والحجرة عمرو مع تقديم المجرور الى جانب العاطف قال :لأنه ليس يستوي آخر الكلام واوله قال : فإذا قدمت في المعطوف عليه الخبر على المخبر عنه نحو في الدار زيد والحجرة عمرو جاز لاستواء اخر الكلام واوله في تقديم الخبر على المخبر عنهما" (٦٧)

رأي الاعلم الشنتمري

ذهب الاعلم إلى أنه لا يجوز العطف على عاملين إذا كان تقديم المجرور الى جانب العاطف واما إذا تقدم المعطوف عليه الخبر جاز لأنه لم يسمع الا مقدما فيهما ولتساوي الجملتين (٦٨)

حجج الاعلم

السماع

قوله تعالى : (وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ (٤) وَاجْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَخْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ) (٦٩)

قوله تعالى : (لَلَّذِينَ أَحْسَنُوا لَخَسَنَ وَزِيَادَةٌ وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ قَتَرٌ وَلَا ذِلَّةٌ) (٧٠)

وقوله تعالى : (ذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا) (٧١)

وقول الشاعر : وللطير مجرى والجنوب مصارع (٧٢)

دراسة المسألة :

في هذه المسألة آراء عدة ذكرت رايا للأعلم وسأذكر بقية الآراء

الرأي الثاني

ذهب سيبيويه (٧٣) وتبعه الى هذا الرأي المبرر (٧٤) وابن السراج (٧٥) وابن هشام (٧٥) إلى منع العطف على عاملين ويضمرون الجار في كل حالة يأتي فيها إذا كان عطف على عاملين اذ يقول سيبيويه "ما كل سوداء تمررة ولا بيضاء شحمة" (٧٦) والتقدير ولا كل بيضاء شحمة.

حجج هذا الرأي

١-إن حرف العطف ضعيف فلا يقوى أن ينوب مناب عاملين ويدل في حال واحدة على ازيد من معنى واحد ، وحرف واحد لا يدل على ازيد من معنى واحد (٧٧)

٢-قياسا على حرف الجر مع قوته في الاتصال لا يوصل عاملين فحرف يكون اضعف فهو أولى أن لا يوصل (٧٨).

٣-لو جاز العطف على عاملين لجاز العطف على ثلاثة عوامل او أكثر فان امتنع هذا كذلك امتنع الجواز على عاملين (٧٩)

الرأي الثالث

ذهب الاخفش (٨٠) والكساني (٨١) والفراء (٨٢) والزجاج (٨٣)

والنحاس (٨٤) الى جواز العطف على عاملين.

حجة هذا الرأي

السماع

قوله تعالى : (إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ... الْأَرْضِ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ) (٨٥) فنابت الواو مناب في ومناب ان كانه قال ان في اختلاف آيات.

قوله تعالى : (وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ) (٨٥)

في ضلال معطوفة على لعلى هدى

قول الشاعر

أكل امرئ تحسبين امرأً ونارٍ توقد بالليل نارا (٨٦)

فيكون التقدير وتحسب كل نار توقد بالليل نارا فنابت الواو مناب تحسب الناصبة لقوله نارا ومناب كل الخافضة لنار.

وقول الشاعر

وباشر راعيها الصلّى بلبائته وجنيبه حرّ النار ما يتحرف^(٨٧)

نابت الواو مناب باشر الناصب لقوله جنيبه ومناب الباء الجارة لجنيبه

اوصيت من بره قلبا حرا بالكلب خيرا والحماة شرا^(٨٨)

نابت الواو مناب اوصيت الناصبة لقوله شرا ومناب الباء الجارة للكلب

موقف الرضي من هذا الرأي

عارض الرضي رأي الاعلم اذ قال : قلت يلزمه تجويز مثل قولنا زيد خرج غلامه ، وعمر اخوه وان زيدا خرج غلامه وبكر اخوه لاستواء اول الكلام واخره وهو لايجيزه^(٨٩)

المسألة السادسة:

جواز حذف الجار

قال الرضي : "والاخفش الاصغر يجيز حذف الجار في غيرهما ايضا قياسيا اذا تعين الجار كما في خرجت الدار"^(٩٠) الرأي الأول

ذهب الاخفش الصغير إلى أنه يجوز حذف حرف الجر اطرادا إذا تعين الجار وتعين مكانه قياسا على أفعال مخصوصة مثل شكرته نصحته ذهبت الشام^(٩١)

فان خيف اللبس امتنع الحذف بأي شكل نحو رغبت الامر لأته لا يعلم هل اردت رغبت في الامر او رغبت عن الامر^(٩٢)

حجج الاخفش الصغير

السماع

قال تعالى (لَأَعْلَظَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ)^(٩٣)

والتقدير على صراطك

وقوله تعالى : (أَعَجَلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ)^(٩٤)

اي اعجلتم عن امر ربكم

قال الشاعر: تمرّون الديار و لم تعوجوا كلامكم على إذا حرام^(٩٥)

والتقدير تمرّون بالديار

قال الشاعر

كأنّي إذا اسعى لأظفر طائرا مع النجم في جو السماء يصوب^(٩٦)

التقدير يكون اي بطائر

وقال شاعر اخر

تحن فتبدي ما بها من صباية وأخفي الذي لولا الاسا لقضائي^(٩٧)

التقدير يكون : لقضى على

أما إذا لم يتوضح المعنى او خيف اللبس فلا يجوز الحذف بأي شكل من الاشكال اخترت أخويك الزيدين لأنّ كل واحد منهما يصلح لدخول من عليه والصحيح لا يجوز ذلك^(٩٨) دراسة المسألة

في هذه المسألة آراء عدة ذكرت فيها رأيا للاخفش الصغير وسنأتي بقية الآراء الرأي الثاني :

ذهب أكثر النحويين إلى أنه يجوز حذف الجار مع (إنّ وأن) بشرط تعيين الجار وامن اللبس^(٩٩)

نحو: غضبت ان تخرج ، وعجبت انك تقوم والتقدير : من أن تخرج ومن انك تقوم فلو جئت بصريح المصدر فقلت عجبت من خروجك وعجبت من قيامك لم يجر الحذف ، انما جاز مع (إنّ وأن) لطولهما بمتعلقهما واستدعى الطول التخفيف^(١٠٠)

فان لم يتعين الحرف بأن يكون الفعل يتعدى بحرفين مختلفي المعنى كرجب فانه يتعدى ب في ويتعدى ب عن لم يجر حذفه فلا تقول رغبت في أن تقوم مؤثرا للقيام^(١٠١)

واختلفوا في محل بعد حرف الحرف فذهب الخليل والكسائي إلى أنّ محلها الجر بدليل قول الشاعر

وما زرت ليلي أن تكون حبيبةً الي ولا دين بها انا طالبيه^(١٠٢) بجر دين

وذهب سيبويه والفرّاء إلى أنّه في موضع نصب وهو عند ابن مالك اصح لأنّ بقاء الجر بعد حذف عامله قليل والنصب كثير والحمل على الكثير أولى من الحمل على القليل^(١٠٣) ولضعف حرف الجر على أن يعمل مضمرا^(١٠٤)

موقف الرضي من هذه المسألة

عارض الرضي رأي الاخفش اذ قال : "ولم يثبت"^(١٠٥) وذهب مع رأي سيبويه الذي يقول بحذف حرف الجر مع إنّ وأنّ اذ تعين وامن اللبس^(١٠٥)

المسألة السابعة:

حال خبر ما دام

قال الرضي: "ذكر ابن معط ان خبر مادام لا يتوسط بينه وبين الاسم"^(١٠٦)

الرأي الاول

اتفرد ابن معط من كل النحويين في هذا الرأي الذي يقول فيه إن خبر مادام لا يتوسط بينه وبين اسمه^(١٠٧) وحجته في هذا الرأي كما قاله الصبان " ولعله يرى وجوب ترتيب اجزاء صلة الحرف المصدرى"^(١٠٧)

دراسة المسألة

ذهب أكثر النحويين على جواز تقديم خبر مادام على اسمها وقدموا ادلة على هذا^(١٠٨)

الإجماع

الدليل الأول : أن الإجماع منعقد على جواز التوسط في دام فلا يجوز أن يخرق الإجماع وحده

الدليل الثاني: أن دام كسائر أخواتها في العمل فيكون الحكم وأحد فمادام أخواتها يجوز فيها تقديم الخبر على الاسم كذلك هي .

الثالث: أن النص العربي قد جاء بتوسع خبرها فلا يسوغ مخالفته^(١٠٩)

السماع قال تعالى (ليس البر ان تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب)^(١١٠) قال تعالى (كان حقا علينا نصر المؤمنين)^(١١١)

قال الشاعر

لا طيب للعيش ما دامت منقصة لذاته بادكار الموت والهزم^(١١٧)
قال الشاعر:

واحسبها مادام للزيت عاصر وما طاف فوق الارض حاف
وناعل^(١١٨)

قال الشاعر:

ما دام حافظ سري من وثقت به فهو الذي لست عنه راغبا
ابدا^(١١٩)

القياس

إن مادام أقوى من ليس في العمل بدليل أن عدم تصرف مادام
انما كان عند اقتنائها بما فإذا فصلتها منها عادت متصرفة وليس
لا تتصرف بأي وجه من الأوجه وإذا كانت ليس مع ضعفها لم
يمنع من تقدم الخبر على الاسم كانت مادام أولى بذلك^(١٢٠)

وأكثر العلماء قالوا بأن رأي يحيى ابن معطٍ بعبارة وهم^(١٢١) أو
عبارة غلط^(١٢٢) أو عبارة لم يُعرف لغيره^(١٢٣) أو عبارة ليس له
متبوع^(١٢٤) أو عبارة الصواب جوازه^(١٢٥)

وقال ابن الخباز شارح الفية ابن معطٍ "واما مادام فما رأيت
أحدًا منع تقديم خبرها على اسمها الا يحيى وما ادري من اين اخذه
وسافر بعض من يختلف الى دمشق فعرض عليه ذلك فقال له
افكر في هذا فذكر له ذلك مرة أخرى بعد مدة فقال لا تنقل عني فيه
شيئا^(١٢٦)

وكلها عبارات تدل على عدم رضاهم عن رأي ابن معطٍ لمخالفته
الإجماع والسماع والقياس .

لكن شارح كتب الفصول الخمسون ينتصر لابن معطٍ ويعطي
تأويلا لكل بيت شعر ذكرت فيه مادام تقدم خبرها على اسمها ففي
البيت الأول تكون لذاته مرفوعة على النيابة عن الفاعل بمنغصة
واسم مادام مستتر فيها على طريق التنازع في السببي المرفوع .
والبيت الثاني اذ يقول بأنه يجوز أن يكون خبر مادام محذوفا
والتقدير : مادام للزيت عاصر في الوجود وهذا التأويل ابلغ والزيت
يكون متعلق بعاصر والتقدير : مادام انسان عاصر للزيت مستقرا
في الوجود.

والبيت الثالث يكون هو استتار اسم مادام على طريق التنازع
ويكون خبر مادام هو حافظ سري وقوله من وثقت به فاعلا لحافظ
لأنه اسم فاعل^(١٢٧) . وبعدها يقول "ان من ردوا على ابن معطٍ لم
يقدموا شاهدا واحدا من النثر : من القرآن الكريم أو الحديث
الشريف . أو من فصيح كلام العرب ومن عجب أيضا أن ثلاثة
الشواهد التي اوردوها جاء فيها مشتق يطلب عاملا^(١٢٨)
موقف الرضي من رأي ابن معطٍ

عارض الرضي رأي ابن معطٍ وذهب حاله حال النحويين السابقين
إذ قال: "وهو غلط لم يذكره غيره" لأن رأي أغلب النحويين كان
رأيهم جواز تقديم اخوات ليس على اسماءهن وما دام هي احدى
اخوات ليس^(١٢٩)

الخاتمة : الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على المبعوث
رحمة للعالمين وعلى آله الطاهرين .

بعد رحلتي الطويلة التي قضيتها في دراسة آراء النحويين الذين لديهم آراء
قليلة في كتاب شرح الكافية للرضي، وفقني الله تعالى للنتائج الآتية:

١- ترى بعض النحويين لديهم رأيان في مسألة واحدة كما في المسألة الأولى
مسألة (ابن بري) امثال الشلويين والميرد تارة يقولان بان اذا هي حرف وتارة
يقولان هي ظرف.

٢- ذكر ابن معطٍ مسألة وهي لايحوز توسط خبر مادام بينها وبين الاسم التي
اتكرها كل النحويين الاخرين، وحتى ابن معطٍ تراجع عن رأيه عندما ذهبوا له
وطلبوا منه الدليل وهذا يعني ان ابن معطٍ لم يكن دقيقا في رأيه.

٣- جاء الصميري بمسألة خالف فيها كل النحويين الاخرين وقدم لها الحجج
وهذا اثره لمادة النحو العربي.

٤- النحويون وان توافقوا على مسألة الا انهم يختلفون في جزئياتها كما رأينا في
مسألة ابن درستويه حيث اتفق الكوفيون على أن الحال هو خبر ضربي لكنهم
اختلفوا فيما بينهم على التقدير

٥- ثقافة الرضي جعلته يميز بين الآراء القوية ، والآراء الضعيفة فهو تارة
يقوي رأيا وتارة يضعف رأيا اخر ويقف مع رأي اذا رأها مناسبة مع افكاره ويقف
ضده ان كان لا يناسب ومذهبه وموضوعيته وفي هذه المسألة السبعة أعطى
رأيه كله بالمعارضة لأنه يتوافق مع رأي البصريين في الغالب.

المصادر

القرآن الكريم

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي،
تحقيق: رجب عثمان محمد، ومراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي
بالقاهرة، ط١، ١٩٩٨م.

- الأصول في النحو ، لابن السراج ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة
الرسالة

- التذييل والتكميل في شرح التسهيل ، لأبي حيان ، تحقيق : حسن هندواي ،
دار القلم ، دمشق ، ط١ ، ٢٠١٣م.

- التسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك ، تحقيق : محمد كامل بركات
، دار الكتاب العربي ، ١٩٦٩م.

- تفسير البحر المحيط ، لأبي حيان ، تحقيق : عادل عبد الموجود ، وعلي
معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٣م.

- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، تحقيق : علي محمد
فاخر وآخرين، دار السلام، ط١ ، ٢٠٠٧م.

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، للمراي ، تحقيق : عبد
الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي ، ط١ ، ٢٠٠١م.

- شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد
الحמיד ، دار الطلائع-القاهرة ٢٠٠٩م.

- شرح التسهيل ، لابن مالك ، تحقيق : عبد الرحمن السيد ، ومحمد بدوي
المختون ، دار هجر للطباعة ، مصر ، ط١ ، ١٩٩٠م.

- شرح التصريح على التوضيح، زين الدين، أبو الوليد خالد الأزهرى تحقيق :
محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية بيروت -لبنان ، ط١ ، ٢٠٠٠م.

- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، لابن مالك ، تحقيق : عدنان الدوري ،
مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٧٧م.

- شرح الكافية ، للرضي ، تحقيق : يوسف حسن عمر ، جامعة قار يونس ،
ط٢ ، ١٩٩٦م.

- شرح كتاب سيبويه ، لابي سعيد السيرافي ، تحقيق احمد حسن مهدي ، علي سيد علي ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، ٢٠٠٨ .
- شرح المفصل ، لابن يعيش ، عنيت بطبعه ونشره ادارة الطباعة المنيرية ، صحه وعلق علق مشيخة الازهر .
- شفاء العليل في ايضاح التسهيل ، لابي عبد الله محمد بن عيسى السلسلي ، تحقيق : الشريف عبد الله البركاتي ، الفيصلية ، مكة المكرمة ، ط١ ، ١٩٨٦ م .
- الفصول الخمسون ، لابن معط ، تحقيق : محمود الطناحي ، مكتبة الإيمان .
- الكتاب ، لسبويه ، تحقيق : عبد السلام هارون ، مطبعة الخانجي ، ط٣ ، ١٩٨٨ م .
- المساعد على تسهيل الفوائد ، لابن عقيل ، تحقيق : محمد كامل بركات ، دار الفكر ، دمشق ، ط١ ، ١٩٨٢ م .
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، للشاطبي ، تحقيق : محمد إبراهيم البنا ، وعياد بن عبد النبي ، مكة المكرمة ، ط١ ، ٢٠٠٧ م .
- المقتضب لمحمد بن يزيد المبرد ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ، ١٩٩٤ .
- مع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للسيوطي ، تحقيق : عبد العال مكرم ، وعبد السلام هارون ، مؤسسة الرسالة ، ١٩٩٢ م .
- الهوامش
- (١) شرح الكافية ٢٧٣/١
- (٢) ينظر : شرح الكافية ٢٧٣/١ ، ارتشاف الضرب ١٤١٣/٤
- (٣) ينظر : شرح التسهيل ٢١٤/٢ ، ارتشاف الضرب ١٤١٣/٤ ، منهج السالك ٢٧٦/١
- (٤) ينظر : ارتشاف الضرب ١٤١٣/٤ ، التذييل والتكميل ٢٩٩/٧
- (٥) ينظر التسهيل ٩٤ ، شفاء العليل ٤٧٢/١ ، ارتشاف الضرب ١٤١٣/٤
- (٦) ينظر : المقتضب ٥٦/٢
- (٧) ينظر شرح المفصل ٩٥/١
- (٨) ينظر شرح التسهيل ٢١٤/٢ - ٢١٥
- (٩) ينظر : الكتاب ٢٣٢/٤ ، ارتشاف الضرب ١٤١٢/٤ ، البحر المحيط ٣٥٨/٤
- (١٠) ينظر : المسائل العسكرية ٦٨ ، المساعد ٥١١/١
- (١١) ينظر : المساعد ٥١١/١
- (١٢) ينظر : شرح الكافية ٢٧٣/١ ، هامش كتاب المقتضب ٥٦/٢ ، شفاء العليل ٤٧٢/١ ، منهج السالك ٢٧٦/١
- (١٣) ينظر : شرح التسهيل ٢١٤/٢
- (١٤) ينظر : شرح التذييل والتكميل ٢٨٠/٣ ، شرح الكافية ٢٧٣/١ ، شرح المفصل ٩٤/١
- (١٥) ينظر : ارتشاف الضرب ١٤١٢/٤ ، المساعد ٥١١/١
- (١٦) ينظر : شرح الكافية ٢٧٣/١ ، شرح التسهيل ٢١٤/٢ ، شفاء العليل ٤٧٢/١ ، منهج السالك ٢٧٦/١
- (١٧) ينظر : شرح التسهيل ٢١٤/٢ ، المساعد ٥١١/١
- (١٨) ينظر : التذييل والتكميل ٢٩٩/٧
- (١٩) ينظر شرح الكافية ٢٧٣/١
- (٢٠) ينظر شرح التسهيل ٢٧٥/١ ، التذييل والتكميل ٢٨٩/٣ ، ارتشاف الضرب ١٠٨٨/٣
- (٢١) طه : ٢٠
- (٢٢) الاعراف : ١٠٨
- (٢٣) يس : ٥٣
- (٢٤) الزمر : ٦٨
- (٢٥) شرح الكافية ٢٧٣/١
- (٢٦) شرح الكافية ٢٧٧/١
- (٢٧) ينظر شرح الكافية ٢٧٧/١
- (٢٨) ينظر : ارتشاف الضرب ١٠٩٢/٣
- (٢٩) ينظر التذييل والتكميل ٢٨٨/٣ ، ارتشاف الضرب ١٠٩٢/٣ - ١٠٩٣
- (٣٠) التذييل والتكميل ٢٨٨/٣ ، ينظر : مع الهوامع ٣٣٩/١ ، تمهيد القواعد ٨٨٥/٢
- (٣١) ينظر شرح الكافية ٢٧٧/١
- (٣٢) ينظر التذييل والتكميل ٣٠٠/٣ ، مع الهوامع ٣٩٩/١
- (٣٣) ينظر التذييل والتكميل ٣٠١/٣ ، تمهيد القواعد ٨٨٤/٢ ، مع الهوامع ٣٤٠/١
- (٣٤) ينظر تمهيد القواعد ٨٨٦/٢
- (٣٥) ينظر تمهيد القواعد : ٨٨٧/٢
- (٣٦) ينظر التذييل والتكميل ٣٠١/٣ ، تمهيد القواعد ٨٨٤/٢ ، مع الهوامع ٣٤٠/١
- (٣٧) ينظر تمهيد القواعد : ٨٨٧/٢
- (٣٨) ينظر : ارتشاف الضرب ١٩٠٣/٣ ، التذييل والتكميل ٣١٠/٣ ، تمهيد القواعد ٨٨٥/٢
- (٣٩) ينظر تمهيد القواعد : ٨٨٧/٢
- (٤٠) ينظر : شرح الكافية ٢٧٧/١
- (٤١) وارتشاف الضرب ١٠٩٣/٣
- (٤٢) شرح التسهيل ٢٨٠/١ ، ينظر : شفاء العليل ٢٧٦/١ ، ارتشاف الضرب ١٠٩٣/٣
- (٤٣) ينظر تمهيد القواعد : ٨٨٧/٢
- (٤٤) ينظر شرح الكافية ٢٧٧/١ ، التذييل والتكميل ٣٠٤/١ ، شفاء العليل ٢٧٦/١
- (٤٥) شرح الكافية ٢٨٠/١
- (٤٦) شرح الكافية ٥٢٥/١
- (٤٧) ينظر البصرة ٢٥٧/١ ، شرح عمدة الحافظ ٤٠٦/١ ، مع الهوامع ١٤٨٣/٣
- (٤٨) ينظر تمهيد القواعد هامشه ٢٠٥٨/٤ ، شرح التصريح ٥٢٩/١ ، ارتشاف الضرب ١١٤٨٣/٣
- (٤٩) ينظر شرح الكافية ٥٢٥/١ ، التذييل والتكميل ١١٥/٨ ، ارتشاف الضرب ١٤٨٣/٤ ، تمهيد القواعد ٢٠٦٠/٤
- (٥٠) المقاصد الشافية ٣٢٩/٣
- (٥١) ينظر النبصرة والتذكرة ٢٥٧/١ ، شرح التسهيل ٢٥٤/٢
- (٥٢) شرح عمدة الحافظ ٤٠٦/١ ، المقاصد الشافية ٣٢٩/٣
- (٥٣) شرح التسهيل ١٠٠/١
- (٥٤) ينظر شرح التسهيل ١٠١/١

موقف الرضي من آراء النحويين الذين لديهم آراء قليلة في شرح الكافية

- ٥٥) شرح التسهيل ٢/٢٥٤ ، ينظر التذييل والتكميل ٨/١١٥ ، تمهيد القواعد ٤/٢٠٦٠
- ٥٦) التذييل والتكميل ٨/١١٥
- ٥٧) ينظر شرح التسهيل ١/١٠٠ ، شرح عمدة الحافظ ١/٤٠٦ ، ارتشاف الضرب ٣/١٤٨٣
- ٥٨) همع الهوامع ٣/٢٣١ ، ينظر منهج السالك ٢/٣٩٥
- ٥٩) ينظر المقاصد الشافية ٣/٣٢٨ ، شرح الكافية ، همع الهوامع ٣/٢٣١ ، شرح التصريح ١/٥٢٩ ،
- ٦٠) ينظر شرح التسهيل ٢/٢٥٤ ، تمهيد القواعد ٤/٢٠٦٠
- ٦١) شرح الكافية ١/٥٢٦
- ٦٢) شرح الكافية ٢/١٧٤
- ٦٣) ينظر شرح الكافية ٢/١٧٤ ، التذييل والتكميل ٥/٢٩٧
- ٦٤) ينظر شرح الكافية ٢/١٧٤
- ٦٥) ينظر التذييل والتكميل ٥/٢٩٧
- ٦٦) ينظر منهج السالك ٢/٢٥٤ ، شرح التسهيل ٢/٦٨
- ٦٧) ينظر التذييل والتكميل ٥/٢٩٧ ، ارتشاف الضرب ٣/١٣١٢
- ٦٨) شرح الكافية ٢/١٧٤
- ٦٩) شرح الكافية ٢/٣٤٧
- ٧٠) ينظر شرح الكافية ٢/٣٤٧ ، التذييل والتكميل ١٣/١٧٨ ، منهج السالك ٤/٦٥٢ ، ارتشاف الضرب ٤/٢٠١٥ ، همع الهوامع ٥/٢٧١
- ٧١) الجاثية ٤-٥
- ٧٢) يونس ٢٦
- ٧٣) يونس ٢٧
- ٧٤) ينظر الكتاب ١/٦٥
- ٧٥) ينظر الكتاب ١/٦٥
- ٧٦) ينظر المقتضب ٤/١٩٥
- ٧٧) ينظر الاصول ٢/٧٥ ، المساعد ٢/٤٧١
- ٧٨) ينظر ارتشاف الضرب ٤/٢٠١٥ ، منهج السالك ٤/٦٥٢
- ٧٩) الكتاب ١/٦٥
- ٨٠) ينظر التذييل والتكميل ٣/١٧٩-١٨٠
- ٨١) ينظر التذييل والتكميل ٣/١٨٠
- ٨٢) ينظر الاصول ٢/٧٥ ، المساعد ٢/٤٧٢ ،
- ٨٣) ينظر المساعد ٢/٤٧١ ، منهج السالك ٤/٦٥٤ ، ارتشاف الضرب ٤/٢٠١٥ ، شرح التصريح ٢/١٨٨
- ٨٤) ينظر المساعد ٢/٤٧١ ، منهج السالك ٤/٦٥٤ ، ارتشاف الضرب ٤/٢٠١٥
- ٨٥) ينظر المساعد ٢/٤٧١ ، منهج السالك ٤/٦٥٤ ، ارتشاف الضرب ٤/٢٠١٥
- ٨٦) ينظر المساعد ٢/٤٧١ ، التذييل والتكميل ١٣/١٧٨ ، ارتشاف الضرب ٤/٢٠١٥
- ٨٧) اعراب القرآن ٤/٩٦٧ ، التذييل والتكميل ١٣/١٧٨
- ٨٨) الجاثية ٣-٥
- ٨٩) سبأ ٢٤
- ٩٠) التذييل والتكميل ١٣/١٨١
- ٩١) التذييل والتكميل ١٣/١٨١
- ٩٢) التذييل والتكميل ١٣/١٨١-١٨٢
- ٩٣) شرح الكافية ٢/٣٤٧
- ٩٤) شرح الكافية ٤/١٣٨
- ٩٥) ينظر: منهج السالك ٢/٢٦٥ . ارتشاف الضرب ٤/٢٠١٩ . شرح ابن عقيل ٢/٦٨
- ٩٦) ينظر التذييل والتكميل ٧/١٢ ، المقاصد الشافية ٢/١٤٣
- ٩٧) الاعراف ١٦
- ٩٨) الاعراف ١٥
- ٩٩) ينظر التذييل والتكميل ٧/١٣
- ١٠٠) ينظر التذييل والتكميل ٧/١٢
- ١٠١) ينظر التذييل والتكميل ٧/١٣
- ١٠٢) ينظر شرح التسهيل ٢/١٥٠ ، ارتشاف الضرب ٤/٢٠٩١
- ١٠٣) ينظر شرح الكافية ٤/١٢٧ . شرح ابن عقيل ٢/٦٨
- ١٠٤) ينظر التذييل والتكميل ٧/١٤ ، توضيح المسالك ٢/٢٧٠ ، المساعد ١/٤٢٩ ، شرح التصريح ١/٤٦٨
- ١٠٥) ينظر التذييل والتكميل ٧/١٥ ، منهج السالك ٢/٢٧١-٢٧٢ ، شرح ابن عقيل ٢/٦٨
- ١٠٦) ينظر شرح التسهيل ٢/١٥٠
- ١٠٧) ينظر منهج السالك ٢/٢٧١ ، المساعد ١/٤٢٩ . التذييل والتكميل ٧/١٥ ، ارتشاف الضرب ٤/٢٠٨٩
- ١٠٨) ينظر شرح الكافية ٤/١٣٧
- ١٠٩) شرح الكافية ٤/١٣٨
- ١١٠) ينظر شرح الكافية ٤/١٣٧
- ١١١) شرح الكافية ٤/٢٠٠
- ١١٢) ينظر شرح الكافية: ٤/٢٠٠ ، شرح التصريح ١/٢٤٢ ، الفصول الخمسون ١٨١ ، المقاصد الشافية ٢/١٥٥ ، ارتشاف الضرب ٣/١١٦٩ ، شفاء العليل ١/٣١٣ ، همع الهوامع ٢/٨٧
- ١١٣) منهج السالك ١/٣٥٠
- ١١٤) ينظر التذييل والتكميل ٤/١٧١ . شرح التسهيل ١/٣٤٩ . همع الهوامع ٢/٨٧
- ١١٥) ينظر التذييل والتكميل ٤/١٧١
- ١١٦) البقرة ١١٧
- ١١٧) سورة الروم ٤٧
- ١١٨) ينظر الفصول الخمسون ٥٧ ، شرح التصريح ١/٢٤٣ ، التذييل والتكميل ٤/١٧١ ، شفاء العليل ١/٣١٣
- ١١٩) ينظر الفصول الخمسون ٥٧
- ١٢٠) ينظر الفصول الخمسون ٥٧
- ١٢١) الفصول الخمسون ٥٦-٥٧
- ١٢٢) ينظر: المقاصد الشافية ٢/١٥٧ ، توضيح المسالك ١/٤٩٥ ، شفاء العليل ١/٣١٣ ، ارتشاف الضرب ٣/١١٦٩
- ١٢٣) ينظر شرح الكافية ٤/٢٠٠
- ١٢٤) ينظر شرح التصريح ١/٢٤٢